

المحاضرة الاولى: تعريف المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS

تمهيد للمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS

- قبل ظهور المعايير IFRS كل دولة كانت تطبق معاييرها الخاصة بها.
- قبل المعيير IFRS كان يوجد 41 معيار IAS من 1973 حتى 2001
- بعد المعيير IFRS اصبح لدينا 24 معيار IAS 17 تحت اشراف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB .
- ثم بدأت في الانتشار ابتداء من 2005 عن طريق المؤسسات المسجلة في البورصة في الإتحاد الأوروبي بما فيها البنوك ومؤسسات التأمين التزمت بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ذات الجودة العالمية عند تحضير الحسابات المدمجة. إنضمت بعدها أغلبية دول العالم في إعتماد هذه المعايير للإستفادة من الإمكانيات الكثيرة التي تترتب عن العمل بها.
- اليوم ما يزيد عن 120 دولة تطبق المعايير IFRS لما فيه من فوائد كبيرة تمثل في الاستفادة التكنولوجيا والاستثمارات والقروض وغيرها من الإمكانيات الأخرى.

تعريف معيار المحاسبة الدولية IAS/IFRS

مفهوم المعيار كمصلح لغوي مستنبط من الكلمة الإنجليزية(STANDARD) والمقصود بها القاعدة، بمعنى أنه يمثل إتفاق بين الجميع، ومقاييس إلى معرفة الشيء وتحديد ميزاته بدقة. فالمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS هي مجموعة من القواعد العالمية الموحدة والتي بموجبها المؤسسات المسجلة في البورصة أو فروعها مطالبة بإعتمادها ابتداء من 2005 من أجل تقديم حساباتها المدمجة. لذلك يمكن تعريف المعيار على أنه¹ "مقاييس أو نموذج أو مبدأ أساسى يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية، وتأثير العمليات والأحداث والظروف على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها".

يرى البعض أن مصطلح "المعيار" يشير إلى مجموعة من وحدات القياس أو الموصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون و التي تستخدم للوصف العادل لشيء معين، كما يعتبره البعض الآخر كقاعدة متفق عليها بين الجميع ومقاييس لوصولهم إلى معرفة شيء ما و تحديد ميزاته بدقة.

حسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن المعايير المحاسبية هي عبارة عن قواعد إرشادية يسند إليها المهنيون لدعم إجتهادهم وإستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغى الحكمة أو الإجتهاد، إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً، وتهدف إلى الحد من درجة الخلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتتشابهة، وتأثير التحسين على مجموعة النظام المالي². وبناء عليه نستطيع القول أن المعيار المحاسبي:

- هو مقاييس مقبول ومعتمد على نطاق معين.
- يعتبر من الضوابط التي تعزز موضوعية المخرجات المحاسبية.
- لا يتميز بالثبات المطلق وإنما يتأثر بعوامل البيئة السائدة.
- حتى يحظى بالقبول العام يجب أن يستند في إصداره إلى إطار نظري متكملا.

¹ مدنى بن بلغيث (2004): أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ضل أعمال التوحيد الدولية. أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، ص: 61

² Stephane brun, (2011).guide d'application des normes ias/ifrs,bertieedition, alger, p;89

المحاضرة الثانية: اهداف المعايير الدولية لاعداد القوائم المالية IFRS

أهداف المعايير المحاسبية الدولية

إن الغاية من إصدار معايير المحاسبة هو تحقيق أهداف التقرير المالي من خلال اللجوء إلى أدوات ذات تكلفة استخدام معقولة، حيث تتجسد من تطبيق مبدأ التكلفة/المنفعة، وعلى العموم تسعى معايير المحاسبة إلى تحقيق أهداف عامة وأخرى إقتصادية.

الهدف الأساسي من هذا التنظيم الجديد هو الوصول إلى أكبر قدر من الشفافية عند تحليل الوضعية المالية والإقتصادية للمؤسسة إتجاه الغير، وإعداد لغة محاسبية تمكن من:

- تقديم معلومة مالية مفهومة من كل المستعملين تكون قابلة للاستعمال في بورصة القيم في العالم كله.
- ترتكز على ضمان أحسن مقارنة للقوائم المالية زمانيا ومكانيا، وشفافية المعلومة المالية.
- تستجيب للنمو السريع للمبادلات العالمية.
- المشاركة في تطوير الأسواق المالية وتلبية احتياجاتها واعطاء قوائمها المالية رؤية عالمية حسنة ومصداقية أكثر.
- تلبية احتياجات المستثمرين في مجال المعلومة وكذا حمايتهم.

أيضا نشر المعايير IAS/IFRS من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية إنما يصب إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تكون كقاعدة لتأسيس مرجعية محاسبية موحدة عالمياً تماشياً مع متطلبات العولمة وتوفير مزيد من الاتساق والتماثل للمتعاملين الاقتصاديين، وتوحيد النظم المحاسبية حول العالم، ويتم ذلك من خلال:

- ضمان السير الحسن لأسواق الاموال.
- حماية المستثمرين.
- الثقة في الأسواق المالية.

بتوحيد المرجعية المحاسبية العلمية والعملية للمحاسبين الأكاديمي والمهني على المستوى العالمي، ستوحد الممارسات والمعالجات المحاسبية للأحداث المتماثلة رغم اختلاف الزمن والمكان، وبالتالي مسايرة الظروف الإقتصادية العالمية المتوجهة نحو الإنفتاح والعلومة في جميع المجالات. كما سيسمح ذلك للمحاسبة بأن تتطور لتلبية الحاجات المستحدثة التي سيفرضها باستمرار الواقع الإقتصادي المتعدد، والتي يمكن تلخيصها حالياً في الحاجة إلى بيانات مالية قابلة للفهم والمقارنة عبر الزمان والمكان بمستوى مقبول من الشفافية والمصداقية كمطلوب ضروري للتوجه المحاسبي.

خصائص المعايير المحاسبية الدولية

تتميز المعايير المحاسبية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية الدولية التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة، دون إهمال وجهة نظر الهيئات الوطنية.

- قوتها التي إكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي يميز الممارسة المحاسبية الوطنية، حيال المواضيع التي تكون مجالاً للمعايير، وهو ما أكسبها نوعية عالية من الجودة.

- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليتها، إذ أن أهم ما يميز المعايير ليس ما تسمح به، بل ما تمنعه.

- غير إجبارية لأنها ليست لها صفة القانون أو التنظيم.

توضيحات:

أولاً: وفقاً لهذا التبوييب يستطيع المحاسب أن يتعرف على أهم معايير المحاسبة الدولية التي يجب أن يطلع عليها ويدرك مكوناتها عند إعداده للقائمة المسئول عنها بدلًا من النشتت في جميع معايير المحاسبة الدولية، خاصة في ظل تعدد وتنوع مجالات إصدار المعايير المحاسبية.

كذلك يستطيع المحاسب في ضوء هذا التبوييب إمكانية تحديد المعايير المعنى بها كلما ظهر تقييم لبعض من هذه المعايير، فعدم الاعتماد على هذا التبوييب يؤدي إلى إرباك الممارسين للمهنة وربما عدم إمكانية تتبع كافة التعديلات الصادرة بشأن بعض المعايير المحاسبية والتي تحتاج إلى مزيد من الوقت والمال.

ثانياً: حتى وقت قريب كان ينظر للوظائف المحاسبية على أنها تقتصر على وظيفتي القياس والإفصاح، حيث يشير القياس إلى التعبير الكمي عن المعاملات الإقتصادية التي تحدث بين المنشأة والغير في وحدات قياس كمية، بينما يشير الإفصاح إلى الكشف عن نتائج المعلومات المالية و ذلك في القوائم المالية المنشورة، حتى يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، إلا أن معايير المحاسبة الدولية أضافت وظيفة ثالثة للمحاسبة ترتبط بالعرض(PRESENTATION)، وتعني في أي مكان ضمن القوائم المالية سوف يتم عرض المعلومات المالية، هل ضمن الأصول المتداولة أو الأصول غير المتداولة؟ هل بإعتبارها أداة حق ملكية أو أنها التراث مالي؟ هذه هي الوظيفة الثالثة للمحاسبة، ولعل أسباب الإهتمام بكيفية عرض البيانات المالية هو تحقيق أهداف متعددة أهمها هو خدمة وظيفة التحليل المالي، فالمحاسبة لا تنتهي البيانات المالية كهدف في ذاته وإنما كوسيلة لتحقيق غايات.

خدمة المستخدمون وتلبية حاجتهم من المعلومات:

إذا كان المستثمرون يخاطرون بتقديم الأموال للمؤسسة، فإن ذلك يستوجب إعداد قوائم مالية تلبي احتياجاتهم وتجيب أيضاً على جل احتياجات المستعملين الآخرين وجعلهم راضين على القوائم المالية التي تعتبر الوسيلة الأساسية لتبلیغ المعلومة المالية إلى مختلف المستعملين، الداخليين و الخارجيين¹، وهم:-

- المسيرين الذين تعتبر المعلومة المالية الوسيلة الوحيدة التي تسمح لهم بقياس مدى ملاءمة استراتيجيتهم وطمأنة المساهمين.

- الهيئات الإدارية و الرقابية.
- مختلف الهياكل الداخلية للمؤسسة.
- موردو الأموال [المالكون و المستثمرون الحاليون والمتوقعون، والبنوك] الذين بهمهم معرفة المخاطر والعوائد حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات.المساهمون أيضاً مهتمين بالمعلومات التي تسمح لهم تحديد طاقة المؤسسة لتسديد حصة الأرباح و القروض.
- الإدارة والهيئات الأخرى المخول لها عملية التنظيم والرقابة (مصالح الضرائب، الإحصاء الوطني والمنظمات التي لها سلطة التخطيط والتنظيم والرقابة).
- أعضاء المستخدمين ومن يمثلهم الأجراء الذين يهتمون بالمعلومات الخاصة باستقرار مردودية المؤسسة التي يستخدمهم، أيضاً المعلومات التي تسمح بتقدير طاقة المؤسسة لتوفير لهم الأجرة.
- الموردون الذين بهمهم معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسد في موعدها وتقدير خطر إفلاس الزبائن. والزبائن الذين بهمهم إستمرارية المؤسسة خاصة في حالة اعتمادهم عليها في المدى الطويل.
- الأطراف الأخرى ذات المنفعة بما فيه الجمهور الذي يتاثر بالمؤسسة بطرق متعددة من حيث توفير فرص العمل أو التزود بالمعلومات المتعلقة بأنشطة المؤسسة وفرص ازدهارها².

طبيعة وأهداف القوائم المالية

القوائم المالية تتكون من مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية. فالصورة الصادقة تستلزم إحترام القواعد والمبادئ المحاسبية، إلا أنه في حالة الإشتثنائية عند تطبيق القاعدة المحاسبية سيظهر بطريقة غير صحيحة الصورة الصادقة للوحدة، فتكون هناك مخالفة يجب توضيح في ملحق القوائم المالية مبررات هذا الاختلاف.

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) وكذا النظام المحاسبي المالي فإن الهدف من القوائم المالية هو تقديم معلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة الاقتصادية من خلال جدول حسابات النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تدفقات الخزينة، وذلك لتلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند إتخاذ قراراتهم الاقتصادية³. فالقواعد المالية تسمح بضممان شفافية المؤسسة من خلال تقديم معلومة كاملة تلبي الاحتياجات فيما يخص أحد القرار. وتحضر هذه القوائم خلال فترات منتظمة، حتى تسمح بإنجاز المقارنات وتنمية تطور المؤسسة.

¹ بن بلغيث مهاني، مرجع سابق، ص 79

² محمود السيد الناغي،(2011)، نظرية المحاسبة، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع المنصورة مصر، ص: 288

³ Obertröpert (2004) :pratique des normes ias/ifrs ; editiondunod paris. p.54.

- يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية سواء كانت تخص الوحدات التجارية أو غير التجارية في:
- توفير المعلومات الخاصة بالوضعية المالية، الأداء، وتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة لمستخدمي التقارير المالية التي تمكّنهم من تقييم وأخذ القرارات الخاصة بتخصيص الموارد الاقتصادية.
 - إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام بطريقة تساعد المؤسسة على إخلاء مسؤوليتها.
 - يجب أن تفصح القوائم المالية عن المعلومات اللازمة لخدمة المجالات الآتية: تقييم الأداء والمركز المالي، تقييم التمويل والإستثمار، وأخيراً تقييم مدى التقييد بالحدود والقوانين واللوائح المنظمة.¹
- الوضعية المالية — الأداء و تغيرات الوضعية المالية**

إن القرارات الاقتصادية التي تستخدمها مستعملوا للقوائم المالية تستوجب تقييم طاقة المؤسسة لتوليد الخزينة والعناصر المماثلة للخزينة، وأيضاً تاريخ استحقاقها، هذه الطاقة في آخر المطاف هي التي ستحدد مثلاً مدى إمكانية المؤسسة لدفع مستحقات العمال والموردين، و كذا دفع الفوائدتسديد قروضها والقيام بالتوزيعات على المالكين².

الوضعية المالية للمؤسسة تحدد بالموارد الاقتصادية التي تراقبها، بالهيكلة المالية، بسيولتها والقدرة على الوفاء، وبقدرتها على التأقلم مع تغيرات المحيط الذي توجد فيه. فالمعالم الخاصة بالموارد الاقتصادية المراقبة من المؤسسة وطاقتها في الماضي على تغيير هذه الموارد هي ضرورية لتوقع مقدرة المؤسسة على توليد الخزينة والعناصر المماثلة لها في المستقبل. أيضاً المعلومة على الهيكل المالي لازمة للتتبُّؤ عن احتجاجات الإقراض في المستقبل، والتوقع كيف توزع الأرباح وتدفقات الخزينة المستقبلية على من لهم فائدة في المؤسسة. فالسيولة تمثل مرجع عن نقدية الخزينة في المستقبل القريب بعد الأخذ في الحساب الإلتزامات المالية للفترة. القدرة على الوفاء تمثل مرجع عن نقدية الخزينة في المدى البعيد من أجل تلبية الإلتزامات المالية التي تحين استحقاقها.

المعلومة الخاصة بأداء المؤسسة، وبالأخص على مردوديتها تعتبر ضرورية من أجل تقييم التغيرات الكامنة للموارد الاقتصادية الفاible للمراقبة في المستقبل. وهي ضرورية أيضاً للتتبُّؤ بقدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة إنطلاقاً من الموارد المتاحة.

المعلومة المتعلقة بتغيرات الوضعية المالية للمؤسسة ضرورية للاحظة أنشطة الاستثمار، التمويل والعملياتية خلال الفترة. فتمكن المستخدم من التعرف مقدرة المؤسسة على توليد الخزينة والعناصر المماثلة لها ولتحديد الاحتياجات التي تتطلبها المؤسسة لاستخدام هذه التدفقات.

¹ عباس مهدي الشيرازي(1990): نظرية المحاسبة : ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع الكويت. ص 178.

² محمود السيد الناغي،(2011)، مرجع سابق، ص: 291

المحاضرة الثالثة: مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

الهيئات التي ساهمت في تطور المحاسبة على المستوى الدولي

المنظمات العالمية المهتمة بالمحاسبة تطورت مع مرور الزمن، حسب متطلبات كل مرحلة، حتى تمت مراجعتها ابتداء من سنة 2001 أين نجد أربعة تجمعات هامة وهي: المجلس، فوج التقير (SAC) و اللجنة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC).¹

الجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

نشأ IASC سنة 1973 بمبادرة من هيئات المحاسبة المهنية لعشرة دول ألمانيا، استراليا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، ارلند، انجلترا، يتكون من تسعه عشرة شخصية تسمى (LES TRUSTEES) مكلفة بتحديد التوجهات الإستراتيجية، التطوير، والعمل على تطبيق معايير المحاسبة الدولية، و تحقيق توحيد المبادئ المحاسبية التي تتبعها منشآت الأعمال، وتعيين أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، و اللجنة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC) و الهيئات و المجلس. و بعد زيادة عدد المشتركين في هذا الاتحاد و تم إعطاء IASC صفة التنظيم العالمي.⁽¹⁾

في الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2000 بذلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) مجهودات لإيجاد اتفاق بين مختلف الهيئات الوطنية، و ذلك من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من الأعضاء، مما أدى إلى وجود تنوع من الخيارات التي تثري المحاسبة من المراجع الوطنية، وتم إعداد 41 معيار من المحاسبة الدولية (IAS) التي غطتأغلبية المواضيع المحاسبية.

بالرغم من أهمية هذه المعايير إلا أن هذه النصوص لم تطبق في الواقع إلا بنسبة قليلة، فباستثناء الدول الأنجلوسكسونية، فإن أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لم يقوموا بإعداد القواعد المحاسبية الوطنية، حتى تعطي لهذه المعايير الحظ الأكبر للتطبيق. وعليه قرر (IASC) التحرر من وصاية المنظمات المهنية و التقرب من هيئات التقييس الوطنية، مما أدى إلى تحويلها إلى هيئة مستقلة تدعى (IASB) خلال سنة 2001.⁽²⁾

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB BOARD)

نشأ مجلس معايير المحاسبة الدولية BOARD في 6 فبراير 2001، يتكون من 14 عضوا: الرئيس ونائبه و12 عضوا دائميا يتم تسميتهم من قبل (LES TRUSTEES) على أساس خبرتهم المحاسبية، بشرط أن يكون لخمسة أعضاء على الأقل خبرة الإصدار، وثلاثة أعضاء من مستخدمي القوائم المالية، وواحد من الأكاديميين³. سبعة أعضاء من بين الأثنتا عشرة مكلفين بالربط والإتصال بالمنظمات الوطنية للتقييس، وذلك من أجل تسهيل تقارب التنظيمات مع معايير⁴ IASB.

رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) يختار من طرف (LES TRUSTEES) من بين الأعضاء الإثنى عشرة الدائمين، نفس الإجراء بالنسبة لنائب الرئيس، أما أعضاء المجلس (IASB) يعينون لمدة 5 سنوات كأقصى حد، يمكن تجديدها مرة واحدة.

مهام وإنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية

المهام الأساسية لمجلس المحاسبة الدولية (IASB) كما تحددها المادة 36 من اللوائح فيما يلي:
- للمجلس كل المسؤولية لكل التساؤلات التقنية، خاصة فيما يخص التحضير ونشر المعايير المحاسبة الدولية ، ومشاريع المعايير.

- تحديد برنامج عمل المجلس وتحويل المشاريع الخاصة بالتساؤلات التقنية.
- المصادقة على التقارير المطورة من قبل لجنة التفسيرات.

في نهاية جوان 2004 مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) و لجنة معايير المحاسبة (ISAC) تم إنتاج ستة وأربعين معيارا منها تم استبدالها وأخرى ألغيت، وإطار مفاهيمي بغرض إعداد نصوص جديدة ومراجعة

¹(iasc) : international accounting standarscommittie

²Bernard raffournier (2005) : les normes comptables internationales (ifrs/ ias).editioneconomisa : p. 9.

³Catherine maillet, anne le manh (2006) : normes comptables internationales **ias / ifrs**, p.14.

⁴Iasb : international accounting standars board

المعايير الحالية، بالإضافة إلى ذلك نشر 33 ترجمة من طرف اللجنة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC)، منها 22 منها أدمجت في معايير جديدة.

دور مجلس معايير المحاسبة الدولية:

عندما قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتحتها لتصبح معايير التقارير المالية الدولية INTERNATIONAL FINANCIAL REPORTING STANDARDS (IFRS)، كان يهدف من وراء هذا التغيير إلى عدة نقاط من أهمها:

- التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية.
- تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبة جديدة تساعدها على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية.
- الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية.
- حدوث بعض التجاوزات والاستغلال السيئ من قبل بعض المحاسبين ل تلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.

ومن هذا المنطلق فقد رأى مجلس معايير التقارير المالية الدولية إدراج بعض التعديلات والتغييرات وذلك تلافياً للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وكذلك للقضاء على أي ممارسات من ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي ظهرت في ظل المعايير المحاسبة الدولية القديمة ، ومن أهم تلك التعديلات :

- ✓ العمل على إلغاء غالبية البائع (المعالجة القيسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة ، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فتح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البائع في تجميل صورة الدخل أو تخفيض الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة
- ✓ إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي ، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة ، فقد اتضح أن هناك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة ، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بعملية تلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.
- ✓ العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة إلى إزالة أي غموض قد يكتفى تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد أن يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتفى بعض تلك المعايير .

اللجنة الاستشارية للتقييس (SAC)

اللجنة الاستشارية للتقييس(SAC)¹ تتكون من 45 عضواً من مناطق وقطاعات مهنية مختلفة، يعينون من طرف (LES RUSTEES) لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد حسب موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، هو هيئة للاستشارة تساهم في المناقشات وفي منهجه التقييس. يتمثل دورها في:

- إبداء الرأي للمجلس عن القرارات المرتبطة بالمستجدات.
- إعلام المجلس برؤى الهيئات والخواص المنتسبين للهيئة الاستشارية فيما يخص المشروعات الهامة للتقييس.
- إعلام ونصح المجلس والمنظمة في مجالات أخرى.

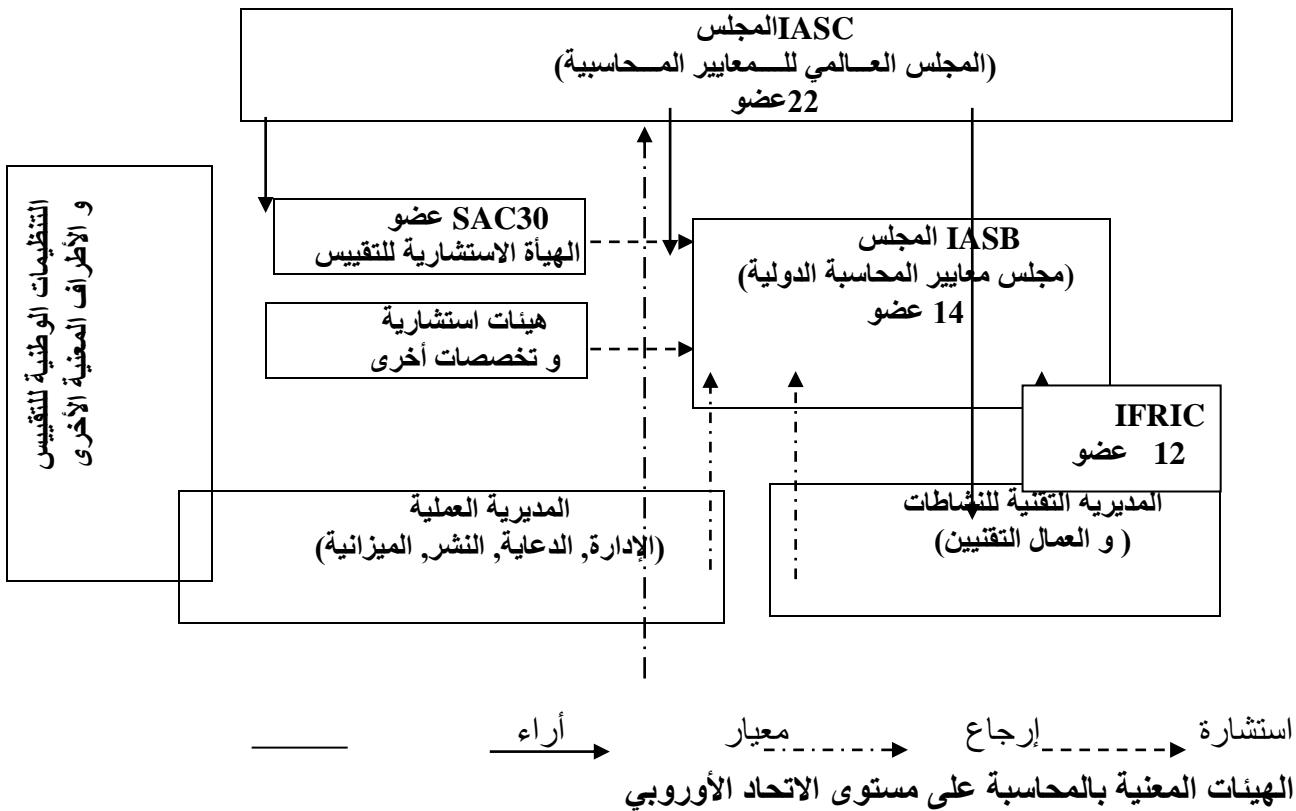
اللجنة التقنية الدائمة للترجمة (IFRIC)

¹Sac : standards advisory council

اللجنة التقنية الدائمة للترجمة¹ تكونت خلال ديسمبر 2001 هدفها توضيح كيفية تطبيق معايير IASB وذلك بتقديم التوضيحات اللازمة للمعايير المحاسبية إذا استلزم الأمر ذلك، وتكون من 12 عضو معين من قبل (LES TRUSTEES) لمدة 3 سنوات قابلة التجديد، تجتمع مرة كل شهر ينوي تمثل دورها في²:

- الترجمة والتعليق و تقييس تطبيق معايير المحاسبة الدولية ضمن نطاق الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية من أجل ضمان التطبيق المتوازن للمعايير وتنفيذ المهام التي يطلبها المجلس.
- تقدم التفسيرات و الحلول التطبيقية.

والشكل التالي رقم (1) يبين الهيكلة الحالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB



في جوان 2001 تم إنشاء L'ARC (هيئة تنظيم المحاسبة) و EFRAG (المجموعة الاستشارية الدائمة) مما يبين إرادة الاتحاد الأوروبي في تبني معايير IAS³

- L'ARC يمثل مجلس الرقابة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مهمته الموافقة على معايير (IAS) من أجل استعمالها في أوروبا بعد التأكد من مطابقتها لقوانين، وفي 16 جويلية 2003 إعتمد مجموع معايير المحاسبة (IAS) وأعطتها الصفة القانونية الأوروبية، وصدرت النصوص بلغات المجموعة الأوروبية في 13 أكتوبر 2003.

- L'EFRAG مهمته التحليل والتعليق على مشاريع معايير IASB، يتكون من:
 ✓ مجلس المراقبة، مهمته توجيه عمل الهيئة التقنية وضمان المصالح الأوروبية.
 ✓ الجنة التقنية للخبراء (TEG EXPERT GROUP TECHNICAL) التي تقدم رأيها في النقاط النظامية. وإعتماد المعيار الأول IFRS الصادر عن IASB في جويلية 2002.

مراحل إعداد المعايير المحاسبية الدولية

عملية إعداد معايير المجلس (IASB) تأخذ بعين الاعتبار استعمالها في الدول الأنجلو سكسونية، كما يفترض السماح لكل المعنيين (منظمات وطنية للتقييس، معدى و مستعملي القوائم المالية) بإبداء آرائهم. عملية إصدار المعيار المحاسبي تمر بالمراحل التالية⁴:

¹Ifric : international financial reporting interpretation committee

²catherinemaillet, anne le manh; op. Cit :p.16

³catherine maillet, anne le manh, op cit .p.17.

⁴Pascal Barneto (2004) :op cit . p.27

المرحلة 1:

- يشعر المجلس (IASB) الخبراء التقنيين من أجل أخذ رأيهم عند دراسة المشروع المقترن.
 - يقوم أعضاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتحديد ومراجعة كافة المسائل المتعلقة بالموضوع أو طبيعة المشكل الذي سيكون محل دراسة لإصدار معيار جديد حوله أو تعديل أو حذف أو دمج معايير حالية، ووضع الإطار العملي لذلك.
 - تقوم لجنة المعايير المحاسبية الدولية بدراسة المتطلبات والممارسات الحالية في النظم المحاسبية المحلية أو الإقليمية المتعلقة بالموضوع، وتبادل وجهات النظر حول هذه المسائل مع الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية المحلية، ثم تقييم موجز بالنقاط الرئيسية، والحلول المستنبطة وفق الإطار التصوري للجنة.
 - تقوم لجنة المعايير المحاسبية الدولية باستشارة اللجنة الاستشارية لمعايير التقارير المالية الدولية حول جدوى إضافة الموضوع الحالي إلى جدول أعمال المجلس.
 - تقوم لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتكوين فريق استشاري يسمى عادة فريق العمل، يتولى المهام الإستشارية الخاصة بالمشروع.
- المرحلة 2:** انطلاقاً من الاقتراحات المقدمة من قبل الهيئات التقنية، يقوم المجلس بإصدار وثيقة المناقشة للتعليق عليها. حول المشروع يتضمن مختلف الحلول المقترنة والتبريرات المرفقة لها، لجمع الآراء و التعليقات المهنية من طرف الهيئات والأطراف المعنية المختصة
- المرحلة 3:** بعد استلام الآراء والتعليقات، يقترح المجلس وثيقة صبر الآراء على المشروع المقدم حيث يجب أن يحظى بموافقة 8 أعضاء على الأقل من المجلس قبل إصداره وطرحه للمناقشة.
- المرحلة 4:** بعد الأخذ بعين الاعتبار لمختلف الآراء والتعليقات يصدر المجلس المعيار (IAS) والمسمى من الآن (IFRS) بشرط أن يحظى بموافقة 8 أعضاء على الأقل من المجلس.¹

¹Pierre vernimmen(2005) : finance d'entreprise. Edition dalloz. P. 102